مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

التنوع العرقي والمذهبي في الخليج بين الواقع والتوظيف

الكتـــاب الثالث والتسعون – سبتمبر (أيلول) 2014
كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

عجم الخليج: التوزيع الديموغرافي والتشريعات المحصنة ضد العنصرية

عبد الصمد بلحاج(*)

منذ الصعود القومي الإيراني في العقود الأخيرة، يكتسي وجود أقلية العجم في دول الخليج أبعاداً سياسية غاية في الأهمية، وعلى الرغم من ثراء واستقرار المجتمعات الخليجية فإنها تقف على بنيات اجتماعية وسياسية ودينية هشة، فالولاء القبلي وحده لا يكفي، وكل تصدع مذهبي أو عرقي يترك أثراً عميقاً في التوازن الاجتماعي والسياسي في هذه البلدان، ولذلك من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن ثغر مجتمع ما تشكل فوائد للعدو الإقليمي أو الدولي، وتمثل الأقليات خصوصاً عاملاً رئيساً في السياسات الخارجية للدول التي تتبنى استراتيجية الاختراق.

(*) أكاديمي وباحث مغربي.

وقد صدرت دراسات كثيرة عن استخدام إيران العامل الشيعي لمد نفوذها في الخليج العربي، لكن الاهتمام بالعامل العرقي الفارسي لا يلقي الاهتمام الكافي.

تتناول هذه الورقة أقلية العجم في البحرين والكويت وقطر والإمارات وسلطنة عمان من جهتين: الأولى، تحليل التوزيع الديموغرافي للعجم في هذه الدول؛ والثانية، رصد التشريعات الدستورية الخليجية، التي تحصن أقلية العجم ضد التفرقة العنصرية في الحقوق الاجتماعية والسياسية والدينية. في هذا الإطار أطرح الأسئلة الآتية: ما هي نسبة العجم في دول الخليج؟ هل وزنهم الديموغرافي قادر على الاخلال بالتوازن في هذه الدول؟ إلى أي حد يمكن القول إن العجم جماعة منسجمة اجتماعياً ومذهبياً؟ وما هي التشريعات التي تحمي العجم من العنصرية؟

بداية لابد من التمييز بين هجرات الإيرانيين والعجم إلى دول الخليج، فهجرة العجم إليها هي هجرة استيطان، وأكثرهم استقر في هذه الدول منذ القرن التاسع عشر، ولذلك يمثلون جزءاً من المجتمعات الخليجية، وهم مواطنون منذ أجيال. ويبدو أن مصلحة العجم، مبدئياً، تكمن على المدى البعيد في الاندماج داخل النسيج الخليجي العربي، أما هجرة الإيرانيين إلى دول الخليج في العقود الأخيرة، خصوصاً بعد ثورة الخميني سنة 1979، فهي هجرة اقتصادية غايتها البحث عن عمل. فمن الأنسب النظر إليها على أنها هجرة موقتة. لا يعني هذا أن إيران لا تلجأ إلى الإفادة من وجود الإيرانيين للضغط مذهبياً وسياسياً واجتماعياً على المجتمعات الخليجية، لكن كونهم أجانب – من الناحية القانونية – يجعل وجودهم رهيناً بحاجة سوق العمل إليهم.

ويضاف إلى ذلك أن العجم في أغلبيتهم شيعة، مما يجعل الوضع معقداً، إذ تحاول إيران استعمال الورقة الشيعية بين الشيعة العرب وهي تنجح في ذلك، لكن ضعف الشيعة العرب السياسي والاقتصادي يؤهلهم فقط للضغط وليس للاختراق، فالشيعة العرب يمكن أن يكون لهم دور إذا كانت هناك طبقة أو مجموعة أخرى قادرة على الاختراق والقيادة. آنذاك، إما في وضع ديمقراطي أو ثورة شعبية، يمكن لفكرة

أهل البيت أن تحمل العجم الشيعة إلى السلطة على ظهر العرب الشيعة، وطبعاً كل هذا يصب في مصلحة إيران الإقليمية.

يوجد العجم بين استراتيجيتين: استراتيجية الولاء لدول الخليج، واستراتيجية الاختراق الإيراني. أما الأولى فتنهجها دول الخليج التي تدرك أن ضمان إخلاص أقلياتها من المواطنين أساسي لأمنها الوطني. والاستراتجية الثانية تقودها إيران في سبيل أن تستميل العجم تارة من الجانب الشيعي وتارة من الجانب الفارسي لهويتهم. ومثلما الأمر في الإرهاب، إذا قام به فرد أو أفراد لم تسقط التهمة عن الآخرين، وصار التوجس من المجموعة التي ينتمي إليها الإرهابي أو الإرهابيون لاصقاً بها، فإن تعاون بعض العجم مع إيران تصير تهمة يعاني بسببها الكثيرون. وتشير قضية محمود رضا بنكي الذي حاكمته الولايات المتحدة في العام 2010 بتهمة تشكيل شبكة مالية لاختراق وكسر العقوبات الاقتصادية على إيران إلى تورط العديد من أفراد العجم في الخليج في شبكة مالية لتبييض الأموال لصالح طهران.[1] والأكيد هو أن الاختراق إذا حدث لا يتوقف حتى يصل إلى قلب النظام والولاء إذا لم يكن كاملاً يلقي بالشك على الجماعة برمتها.

البحرين

في مملكة البحرين، يطلق اسم العجم على الشيعة من أصول فارسية، والذين جاءوا إليها من السواحل الفارسية المقابلة، وكثير من العجم لا يزال يتحدث بالفارسية حتى الآن بعد مضي أكثر من قرن على استيطانهم، على الرغم من استعمالهم العربية في الحديث اليومي والمعاملات. وقد حددت دراسة فولر وفرانك، التي أجريت العام 1999، نسبتهم في 22 بالمئة أي حوالي 200000 نسمة، بينما أظهرت دراسة أخرى صادرة العام 2009 أن عدد العجم لا يتجاوز 8 في المئة.[2] كما تشير

(1) Janecek, Michael J., Policing Iranian Sanctions: Trade, Identity, and Smuggling Networks in the Arabian Gulf, Monterey, California, Naval Postgraduate School, 2013, p. 24.

(2) el-Aswad, El-Sayed, «The Perceptibility of the Invisible Cosmology: Religious Rituals and Embodied Spirituality among the Bahraini Shi›a», Anthropology of the Middle East, 2010) 5 ,2), p. 72.

آخر التقارير الموثوق بها نسبياً لكونها صدرت عن اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق إلى أن البحارنة يشكلون أغلبية الشيعة في البحرين، بينما يمثل العجم أقلية.[3] وتشير دراسة شحاتة محمد ناصر إلى أن الشيعة العرب يمثلون غالب الشيعة في البحرين، بينما لا يتجاوز عدد العجم ربع الشيعة في هذا البلد.[4] وسبب التضارب في الأرقام يرجع إلى غياب إحصاءات رسمية اجتناباً للحساسيات المذهبية والعرقية. ويمكن القول على سبيل التوفيق بين الدراسات المختلفة: إن عدد العجم في البحرين يتراوح بين 100000 و200000 نسمة.

لكن وزن العجم في البحرين لا يأتي من عددهم بل من تحالفهم المذهبي مع البحارنة في ظل المد الإيراني بعد ثورة 1979. أضف إلى ذلك القرب الإيراني الذي يشعر العجم والشيعة العرب بإمكان مشروع الوحدة الشيعية أو التمكن على الأقل، وكلما زادت أطماع الإيرانيين كلما نمت ثقة الشيعة والعجم في تكرار السيناريو العراقي. وتظهر هذه العلاقة بين التشيع والاستراتيجية الإيرانية في أن أكثر شيعة البحرين موالون للمرجع علي خامنئي ومدرسة قم. وعلى اعتبار أن خامنئي يؤمن بولاية الفقيه، فإن الولاء السياسي مكفول له أيضاً.[5] والواقع أن استراتيجية الولاء الخليجية تصطدم بعقيدة ولاية الفقيه السياسية، التي تجعل المؤمن بها ينزع كل شرعية عن الحاكم في بلده ويمنحها كاملة للفقيه الولي.

وحتى بين الشيعة أنفسهم، يوجد فرق بين العجم والعرب، فالعامل الاجتماعي له دور مهم في تمييز العجم عن البحارنة وإعطاء دور القيادة للعجم، فأغلبهم من أبناء الطبقة الوسطى التجارية مما يجعلهم مستفيدين ومسيرين للتطور الاقتصادي للبلد، بينما يكبح البحارنة في أسفل السلم الاجتماعي[6]. ولا شك أن اجتماع العجم

(3) Bassiouni, Mahmoud Cherif et al., Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry, Manama, 2011, p. 20.

(4) ناصر، شحاتة محمد، النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية ومطالب الشيعة،
http://www.aljazeera.net/books/pages/206ffa-15a4ec443-f-ab2472-14eb4c6bd2

(5) Bassiouni, Mahmoud Cherif et al., Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry, p. 22.

(6) Pandya, Sophia, «Women›s Shi›i Ma›atim in Bahrain», Journal of Middle East Women's Studies,

والبحارنة في الانتماء المذهبي مع تبعية المرجعيات الشيعية في إيران والعراق يجعل البحارنة عرضة للطموح السياسي للعجم وللنفوذ الإيراني. لكن الاختلاف بين الجماعتين الشيعيتين عرقي واجتماعي، فتقوية عامل العروبة وتحسين الظروف الاجتماعية للبحارنة سيجعلانهم أقل تمسكاً بالعامل المذهبي وأكثر ميلاً للاستقلال السياسي عن العجم وإيران. ومن العلامات المهمة على عزوف العجم عن الاندماج الاجتماعي مع البحارنة ندرة الزواج والاختلاط الاجتماعي بين المجموعتين.[7]

هذا التمايز بين العرب والعجم الشيعة لا ينبغي الاستهانة به، كما أشارت إلى ذلك الباحثة صوفيا باندیا في كتابها الصادر عام 2012.[8] فالولاء للتشيع الإيراني يشجعه ضعف الولاء الوطني والقومي، فكلما كانت رموز الخطاب الرسمي أكثر وطنية وعروبية واجتماعية، كلما صار من الصعب على العامل المذهبي أن يسيطر على الأفراد والجماعات. وفي الواقع، إن العجم يستثمرون الاحتقان بين صفوف الشيعة العرب نتيجة التهميش الاجتماعي. هكذا يفيد العجم الشيعة مرتين: من الطفرة النفطية التي راكمت ثرواتهم التجارية، ومن الظلم اللاحق بالبحارنة الشيعة. فكلما انفتح النظام السني خطوة تجاه الشيعة تضاعفت قوة العجم. هكذا، فإن حصول البحارنة على حقوق دينية مذهبية مثل الحسينيات والجمعيات أدى إلى انتشار أفكار الخميني[9] ، والتي بدورها تعطي للوسيط العجمي قوة أكبر.

أما فيما يخص الحماية من العنصرية، فمن العلامات المهمة على رغبة النظام في إدماج العجم في النسيج الخليجي أن أول قوة شرطة في البحرين، والتي شكلت سنة 1920 في المنامة، تتكون من العجم[10]. لكن الثورة الإيرانية وما صاحبها

2010) 2 .6), p. 34.

(7) Louër, Laurence, Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf, New York, Columbia University Press, 2008, p. 36.

(8) Pandya, Sophia, Muslim Women and Islamic Resurgence: Religion, Education and Identity Politics in Bahrain, London, I.B. Tauris, p. 11.

(9) ناصر، شحاتة محمد، النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية ومطالب الشيعة، م.س.
http://www.aljazeera.net/books/pages/206ffa-15a4ec443-f-ab2472-14eb4c6bd2

(10) Strobl, Staci, « From Colonial Policing to Community Policing in Bahrain: the Historical

من اضطرابات بين شيعة البحرين سعياً إلى استنساخ الأنموذج الإيراني دفع الحكومة إلى إبعاد العجم من الشرطة. وفي السنوات الأخيرة، تنامى عدد الشيعة والنساء في الشرطة البحرينية كجزء من سياسة المملكة، لتوسيع دائرة الشرطة التي يسيطر عليها السنة. وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن نسبة الشيعة عجماً وعرباً في الشرطة تبلغ حوالي 3 في المئة.[11] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانفتاح السياسي الذي لجأت إليه الأسرة الحاكمة هو سعي إلى إشراك الشيعة في المسلسل الانتخابي، مع قطع الطريق أمام هيمنتهم على الحكومة والبرلمان. ففي انتخابات سنة 2010 حصلت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، التي تمثل الشيعة، على 18 مقعداً من بين أربعين مقعداً.

إن هذه النسبة صغيرة بالمقارنة مع نسبة السكان. لكن طالما أن إيران لم تغير خطابها التوسعي تجاه البحرين، فإن إسناد الشرطة والحكومة إلى العجم سيسهل إلى أبعد الحدود عملية الاختراق. فقد عبر الشاه سنة 1971 عن أطماع إيران في إلحاق البحرين، وهي التصريحات نفسها التي جاءت على ألسنة المسؤولين الإيرانيين مؤخراً. ومع تزايد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطرة في إيران، فإن الإغراء الخليجي يزداد بريقاً.

ومقابل استثمار إيران العجم كمجال حيوي، فإن التشريعات البحرينية القائمة توفر الضمانة القانونية لولائهم ولحمايتهم من التمييز في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية. فالمادة الأولى من دستور مملكة البحرين تنص على أن ,,للمواطنين، رجالاً ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون».[12] وتؤكد المادة نفسها أن نظام الحكم

Persistence of Sectarianism ،. International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice، 2011) 1 ،35)، p. 24.

(11) Strobl، Staci، ،From Colonial Policing to Community Policing in Bahrain"، p. 29.

(12) مجلس الشورى : دستور مملكة البحرين، على الرابط التالي:
www.shura.bh/LegislativeResource/Constitution

في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور»[13]. بما أن العجم مواطنون فإن الحقوق السياسية كافة مضمونة لهم بموجب هذه المادة. ويضاف إليه أن الديمقراطية تكفل انتخابات منتظمة يشارك فيها العجم باستمرار، بما يضمن لهم تمثيلاً منصفاً. وكون الانتخاب على أساس صوت لكل مواطن يبعد شبح الطائفية ويساوي بين المواطنين في الوزن السياسي. ونتيجة لذلك، فإن ثلاث شخصيات عجمية تحتل مناصب سياسية مهمة في البحرين: عبد الحسين ميرزا وزير الطاقة والبترول الحالي، وعبد العزيز ابل عضو مجلس الشورى وأحمد ساعاتي عضو مجلس النواب. وتكفل المادة الثامنة والعشرون للعجم حق الاجتماع الخاص دون حاجة إلى إذن أو إخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن العام حضور اجتماعاتهم الخاصة. وكذلك «الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقاً على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب العامة»[14]. وتسمح المادة الثالثة والعشرون بحرية الرأي والبحث العلمي ولكل إنسان الحق بالتعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية[15]. ويفيد العجم من هذا الحق، حيث شكلوا جمعية الإخاء المعارضة للحكومة.

أما في مجال الحقوق الاجتماعية، فإن المادة الثالثة عشرة تقرر أن «الدولة تكفل توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه»[16]. وهذا يشمل العجم أيضاً، بل إن العجم أكثر إفادة من فرص العمل على اعتبار أنهم طبقة وسطى يحصل أبناؤها على أفضل فرص التعليم وشروط الحياة الكريمة. وتؤكد المادة السادسة عشرة الحق في المساواة «في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون.»[17] ومن

(13) المرجع نفسه.

(14) المرجع نفسه.

(15) المرجع نفسه.

(16) المرجع نفسه.

(17) المرجع نفسه.

الحقوق الاجتماعية المهمة الجنسية. هكذا تعلن المادة السابعة عشرة أن «الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون».[18] والعجم حاصلون على الجنسية البحرينية تحت حماية القانون. ولذلك، لا يمكن نفي المواطن البحريني من أصل عجمي لأن بلده البحرين وفي حالة سفره لا تستطيع السلطات منعه من الدخول.

وفيما يخص الحقوق الدينية، فإن المادة السابعة تبيح «للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون».[19] وهذا يضمن للعجم تدريس العقائد والفقه الشيعيين وكذلك تعليم اللغة الفارسية. وتعلن المادة الثانية والعشرون أن «حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد».[20] وفي هذا المضمار، يفيد العجم من بناء الحسينيات والمساجد وتنظيم المآتم. وتضمن المادة السابعة والعشرون حق تشكيل «الجمعيات الدينية وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام».[21] وتلخص المادة الثامنة عشرة الوضع الحقوقي للعجم في البحرين في تأكيدها أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».[22] ويبقى اختيار بعض العجم استراتيجية الاختراق مسألة سياسية نابعة إما من طموح اجتماعي واقتصادي أكبر أو من دعاية عرقية ومذهبية إيرانية.

---

(18) المرجع نفسه.

(19) المرجع نفسه.

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

الكويت

تشير أكثر من دراسة إلى أن نسبة العجم في الكويت تقارب الثلث.[23] فإذا كان عدد المواطنين مليوناً وأربعمائة ألف نسمة، فإن عدد العجم يقارب نصف المليون. وحسب هذه الدراسات، فإن هذا يجعل الكويت الأقل انسجاماً من الناحية العرقية بين دول الخليج. فنسبة العجم هذه تجعل منهم قوة لا يستهان بها في أية سياسة وطنية أو إقليمية. ويرى الباحث المصري المختص في الشؤون الإيرانية ومنطقة الخليج العربي شحاتة محمد ناصر أن العجم يشكلون أقل من ذلك، ولا يتجاوزون نصف سكان الشيعة في الكويت[24]، أي حوالي 250000 نسمة. أما من الناحية المذهبية، فإن المصادر تتفق في أن أكثر العجم شيعة. وبناء على الإحصاء الانتخابي، فإن عدد الناخبين الشيعة 24 ألفاً من أصل 137 ألف ناخب في الكويت. وهذا يؤكد أن نسبة الشيعة 32 بالمائة، غير أن نسبة العجم بينهم أغلبية نسبية فقط.[25]

واستقرت أغلبية العجم في الكويت في أوائل القرن التاسع عشر لأسباب اقتصادية. ومثل أية موجة هجرة فإن العجم مسألة أجيال. فالأجيال الأولى اشتغلت في مهن التجارة الصغرى والصناعة اليدوية والخدمة، وهذه المهن تترك أثراً على الوضع الاجتماعي والصورة النمطية المرتبطة به. لكن هذا الوضع تغير كثيراً منذ ذلك الحين، وصار العجم بعد الطفرة النفطية يتمتعون بوضع الطبقة الوسطى التجارية. وقد حافظ العجم على اللغة الفارسية عند توطنهم مما أخر اندماجهم في المجتمع الكويتي. لكن الأجيال التالية أتقنت العربية، حيث صار جيل الشباب الحالي من العجم لا يتحدث سوى اللهجة الكويتية.

ونتيجة لاندماج العجم الكامل في النسيج الاقتصادي والاجتماعي في الكويت،

---

(23) Taqi. Hanan. Two Ethnicities. Three Generations: Phonological Variation and Change in Kuwait. Newcastle. University of Newcastle. 2010. p. 96.

(24) ناصر، شحاتة محمد، النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية ومطالب الشيعة، م.س.

(25) 50 مرشحاً شيعياً في الانتخابات الكويتية يتنافسون على ستة مقاعد نيابية، على الرابط التالي:
http://www.almanhaj.com/vb/showthread.php?t=135&s=fd78f6388091eb7d2ff6116e7a58dd70

لا يوجد بينهم إحساس بالحيف.[26] إذ ساهمت الثروة النفطية والسياسة التنموية في الكويت في رفع مستوى معيشتهم وترقيهم الاجتماعي. ويظهر رضا العجم في المستوى السياسي، حيث تناسب تمثيليتهم السياسية وجودهم العددي. وقد سلكت الدولة في الكويت سياسة الاحتواء والمشاركة، كما يشير إلى ذلك شحاتة محمد ناصر.[27] وأفاد العجم من إتاحة النظام الكويتي إمكان الانتخابات والتمثيلية في مجلس الأمة من أجل التعايش بين المذاهب والأعراق.

وكما في البحرين، فإن المشكلة تكمن في الثورة الإيرانية وما صاحبها من مشروع إيراني توسعي. فالتوجس من العجم يأتي من الظروف السياسية الإقليمية، وخصوصاً مع الحرب العراقية – الإيرانية التي لم تنجح في ضمان ولاء الشيعة للعرب ضد الإيرانيين؛ لأن طهران غطت خطابها بالشعارات الإسلامية. ونتيجة لذلك، تغير ولاء بعض العجم من النظام الكويتي إلى طهران، وتمثل هذا التغيير في تبني أعمال العنف والتخطيط لقلب نظام الحكم في الكويت.[28]

ورغم ذلك، فإن النظام الكويتي سمح للعجم بالمشاركة السياسية الفاعلة في الكويت. ويمكن الاستشهاد بانتخابات مجلس الأمة الكويتي في ديسمبر 2012، حيث حصل الشيعة على 17 مقعداً من أصل خمسين. وهذه النسبة تعني 34 بالمائة وهي حتماً أكثر من الوزن العددي للشيعة وهو 32 بالمائة. وهذا يشير إلى توجه السياسة الحالية إلى قطع الطريق على استخدام إيران العجم والشيعة في الكويت.

وتأتي سياسة الاحتواء الكويتية هذه في موقف الكويت من إيران أيضاً، فالكويت ترغب في علاقات جوار طيبة مع الجار الإيراني، كما ترغب في سد الباب أمام إيران التي تسعى إلى استغلال أقلية العجم والعامل المذهبي الشيعي.[29] وعلى اعتبار أن التشيع يمثل قناعاً للسياسة الإيرانية، فإن اللاعب الوسيط بين إيران

---

(26) Taqi, Hanan, Two Ethnicities, Three Generations, p. 95.

(27) ناصر، شحاتة محمد، النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية ومطالب الشيعة

(28) المرجع نفسه.

(29) The Report: Kuwait 2008, London, Oxford Business Group, 2008, p. 25.

والساحة السياسية الكويتية هي أقلية العجم. وتظهر التجربة السياسية في العراق أن رفع الشعارات الشيعية يهدف لإخفاء التمييز بين الشيعة أنفسهم، حيث العجم يحتلون أعلى السلم والعرب آخره. ولذلك، يمكن القول إن المسألة الشيعية في الكويت تخفي طموحاً سياسياً للعجم. وتشير بعض المصادر إلى أن الاختلاط المتزايد بين الشيعة عرباً وعجماً، حيث صارت الأصول العرقية تخف خاصة مع تعريب الجيل الجديد من العجم.(30)

ويتمتع العجم بالكويت بأهمية استراتيجية في واحد من أهم قطاعات الاقتصاد الكويتي وهو الملاحة، فهذا القطاع مرتبط بشدة بالمبادلات التجارية مع إيران، والعجم حاضرون بقوة في الشركات والتجارة الدولية الكويتية مع إيران. وللعائلات العجمية مثل عائلة دشتي دور مهم في تسيير الموانئ.(31) هذه الروابط ليست مذهبية فقط، بل هي تجارية وقائمة على المصلحة. ولذلك، فإن الكويت أيضاً تراعي مصلحتها التجارية في احترام أقلية العجم وفي سياسة مهادنة إيران. لكن هذه المصلحة قد تشجع إيران أكثر على الاختراق وتجعل بعض العجم أكثر قابلية لهذه السياسة.

علاوة على القوة التجارية التي تحمي العجم، فإن الدستور الكويتي يحصن العجم ضد التمييز. فالمادة السادسة من الدستور تنص على أن «نظام الحكم ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً»(32). وهذا يعني أن العجم – من حيث هم مواطنون – يمارسون السيادة ولهم دور في اتخاذ القرارات في الانتخابات. أما المادة التاسعة فتقرر أن الدولة تصون «دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين»(33). وهذا ينعكس على الوضع الاجتماعي

---

(30) 50 مرشحاً شيعياً في الانتخابات الكويتية يتنافسون على ستة مقاعد نيابية، م. س.
http://www.almanhaj.com/vb/showthread.php?t=135&s=fd78f6388091eb7d2ff6116e7a58dd70

(31) Janecek. Michael J.. Policing Iranian Sanctions. p. 26.

(32) دستور دولة الكويت، على الرابط التالي:
http://www.kt.com.kw/ba/dostour.htm

(33) المرجع نفسه.

للعجم الذين يتمتعون بأفضل الفرص الممكنة في السكن والتعليم والصحة. وتؤكد المادة السادسة عشرة أن «الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية»[34]. وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية. لا شك أن هذا يحمي امتيازات العجم الذين تحولوا إلى طبقة تجارية نشطة في الكويت. وفي المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة يشير الدستور إلى «أن للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن وأن الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية»[35].

بالنسبة لحق الجنسية، الذي يمثل أعلى الحقوق التي يمكن أن يحصل عليها المواطن في الكويت، فإن المادة السابعة والعشرين تنص على أن «الجنسية الكويتية يحددها القانون ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون»[36]. وهذا يحمي العجم لأنهم مجنسون بالجنسية الكويتية منذ عقود. ويترتب عليه أن الدولة لا تستطيع إبعاد المجنس أو منعه من العودة إلى الكويت. وكذلك تنص المادة التاسعة والعشرون على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»[37]. وهذا يضمن للعجم الشيعة حق الاختلاف المذهبي مع المواطنة والمساواة. وتضيف المادة الخامسة والثلاثون أن «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب»[38]. وهذا يشمل الحسينيات والمآتم والطقوس الشيعية كافة. وبصفة عامة فإن المواد التي تنص على الحريات المكفولة للمواطنين كحرية التعبير

(34) المرجع نفسه.

(35) المرجع نفسه.

(36) المرجع نفسه.

(37) المرجع نفسه.

(38) المرجع نفسه.

والتجمع هي أيضاً مكفولة للعجم. أما المادة الواحدة والأربعون فإنها تحمي العجم في مجال العمل، حيث «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه»[39]. وأخيراً، فإن المادة الثالثة والأربعين تكفل «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»[40]. ولهذه المادة أثر على الحرية السياسية للعجم في اختيار ممثليهم في مجلس الأمة.

أكثر من ذلك، فإن عبدالحميد دشتي، أحد قيادات العجم في الكويت، قدم قانون الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز العنصري الذي تبناه مجلس الأمة، وحدد القانون جرائم الوحدة الوطنية في كل ما «يمس الوحدة الوطنية ويحقق النزاعات والتفرقة بين شعب الكويت، أما جرائم التمييز العنصري فهي التي تشكل تفرقة وتمييزاً بين الناس من ناحية وانتهاكاً لحقوقهم وحرياتهم العامة من ناحية أخرى»[41]. وكانت أول محاكمة بتهمة الإخلال بالوحدة الوطنية، هي حالة المفكر الكويتي المعروف عبد الله النفيسي الذي نسبت إليه تصريحات يتهم فيها بعض النواب الكويتيين الشيعة بالعمل مع المخابرات الإيرانية.[42]

قطر

يشكل الشيعة في قطر نسبة تتراوح بين 5 و15 في المئة، وهم ينقسمون إلى بحارنة عرب وعجم[43]. فمن هذه الناحية، تشبه وضعية العجم في قطر حالة العجم

---

(39) المرجع نفسه.

(40) المرجع نفسه.

(41) قانون الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز العنصري، على الرابط التالي:

http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/2014-02-02/442327

http://www.al-sharq.com/news/details/206705

(42) براءة النفيسي من تهمة «شق الوحدة الوطنية» بالكويت ، على الرابط التالي:

http://www.al-sharq.com/news/details/206705

(43) Majidyar, Ahmad Khalid, „Is Sectarian Balance in the United Arab Emirates, Oman, and Qatar at Risk?", 2013) 6), p. 5.

في الكويت، وقد جاء العجم الشيعة من إيران إلى قطر لأسباب اقتصادية، وهم يتحدثون العربية الآن، ويعتبرون أنفسهم قطريين. وتجمع الدراسات على ولاء العجم للدولة في قطر، والذين يعيشون منسجمين مع الأغلبية العربية على أساس تمتعها بالجنسية والحقوق كافة. ونتيجة لذلك، فإن العجم يندمجون في المجتمع القطري، ويحصلون على وظائف عليا في الحكومة والبرلمان. وتسمح الدولة لهم بممارسة شعائرهم الدينية. وأقامت الدولة عام 2005 محكمة خاصة للمذهب الجعفري للتعامل مع قضايا الطلاق والإرث والزواج.

وكما هو الحال في البحرين والكويت، فإن المشكلة الإيرانية قائمة والتأثير السياسي موجود، إذ يقلد أغلب الشيعة آية الله السيستاني في العراق وبعضهم يقلد علي خامنئي، لكن انخفاض عدد العجم في قطر قلص من طموحهم السياسي، مقارنة مع الدول الأخرى مثل العراق ولبنان، إذ تغلب على علاقتهم بالدولة المصالح الاقتصادية التي تربط العائلة الحاكمة بالتجار العجم[44] ما يجعل سياسة قطر تجاه إيران تتسم بالاعتدال.

يحمي الدستور القطري العجم على مستويات عدة؛ فعلى مستوى حقوق الإنسان تنص المادة السادسة على أن «الدولة تحترم المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها»[45]. ويضمن الدستور في مادته الرابعة والثلاثين المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة[46]. وتفصل ذلك المادة الخامسة والثلاثون التي تنص على المساواة أمام القانون، وعدم التمييز بين الأفراد في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين[47]. وبموجب المادة الخمسين تكفل الدولة حرية العبادة للجميع، وفقاً للقانون،

(44) Majidyar. „Is Sectarian Balance in the United Arab Emirates. Oman. and Qatar at Risk?". p. 5.

(45) دستور دولة قطر، على الرابط التالي:

http://www.gcc-legal.org/mojportalpublic/BrowseLawOption.aspx?country=3&LawID=2631

(46) المرجع نفسه.

(47) المرجع نفسه.

ومقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة[48]. ولاشك أن هذا له دور مهم في حماية حق العجم في ممارسة الشعائر الشيعية.

أما على صعيد الحقوق الاجتماعية، فإن المادة التاسعة عشرة تقرر أن الدولة «تصون دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين»[49]. أما المادة العشرون فتؤكد أن الدولة تعمل «على توطيد روح الوحدة الوطنية، والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة»[50]. وهذه إشارة واضحة إلى سعي النظام الحاكم إلى ضمان ولاء العجم للدولة. وتنص المادة الثامنة والعشرون على أن «حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاطين العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقا لأحكام القانون»[51]. ويفيد العجم الذين يمارس أكثرهم التجارة من هذه المادة في الحفاظ على مكاسبهم التي تحققت مع النمو الاقتصادي الذي حققته قطر بفضل النفط والغاز.

وفي مجال الحريات، تقرر المادة السادسة والثلاثون أن الحرية الشخصية مكفولة. «فلا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة للكرامة، ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون»[52]. وهذه المادة تحمي العجم من الناحية الأمنية. أما الحرية السياسية فتتجلى في المادة الثانية والأربعين التي تضمن للمواطنين العجم حق الانتخاب والترشيح وفقاً للقانون[53].

---

(48) المرجع نفسه.

(49) المرجع نفسه.

(50) المرجع نفسه.

(51) المرجع نفسه.

(52) المرجع نفسه.

(53) المرجع نفسه.

الإمارات العربية المتحدة

أفاد العجم من القفزة الاقتصادية في الإمارات، حيث صارت كثير من العائلات العجمية ثرية وفرضوا أنفسهم نخبة متطورة ومتفاعلة مع التجارة في الخليج والشرق الأوسط، بصفة عامة، تقدم الولاء للأسرة الحاكمة في البلاد، وهم ينظرون إلى أنفسهم كإماراتيين. وإن كان بعضهم يتبع خامنئي كمرجع ديني للتقليد وهو يسيطر على أهم مركز شيعي في الإمارات وهو مسجد الإمام الحسين في دبي ويعين أئمته.[54] وسمحت الدولة بوجود مجلس الأوقاف الجعفرية الخيرية للإشراف على المسائل الفقهية الشخصية مثل الزواج والطلاق والوفاة والإرث. وتسمح أيضاً الدولة بالحرية للشيعة في خطب الجمعة وفي الحسينيات والمساجد، وهي تسعى إلى أن يكون التوافق سيد الموقف.

لا يوجد تمييز ضد العجم في الإمارات الذين يحصنهم الدستور ضد كل أشكاله. فالمادة الثامنة تنص على أن «يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة يحددها القانون، ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن، أو سحبها منه، إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون»[55]. ووفقا لهذه المادة فإن العجم يعتبرون مواطنين لدولة الإمارات وتمنع المادة السابعة والثلاثون من إبعاد المواطنين أو نفيهم من الاتحاد، كما أن الدستور يحمي جنسية العجم من الإسقاط العشوائي.[56]

وفيما يخص الحريات، فالمادة الخامسة والعشرون تقرر أن «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة

---

(54) Majidyar. „Is Sectarian Balance in the United Arab Emirates. Oman. and Qatar at Risk?". pp. 4-3.

(55) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة

http://uaecabinet.ae/ar/UAEGovernment/Pages/UAE-Constitution.aspx#.UusugyF4GFc

(56) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، على الرابط التالي:

http://uaecabinet.ae/ar/UAEGovernment/Pages/UAE-Constitution.aspx#.UusugyF4GFc

الدينية أو المركز الاجتماعي».[57] وبموجب المادة العاشرة يتمتع العجم بالحريات والحقوق كافة التي يكفلها الدستور لشعب الاتحاد. كما توفر الدولة الحياة الأفضل لجميع المواطنين.[58] وتؤكد المادة الرابعة عشرة هذه المسؤولية، حيث تنص على أن «المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع»[59]. وتقرر المادة العشرون أن «العمل ركن أساسي من أركان تقدم المجتمع، وتعمل الدولة على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له. وتهيئ الظروف الملائمة لذلك بما تضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة»[60]. وهذا يضمن وضعاً اجتماعياً مأموناً للعجم الذين يشتغلون في التجارة. أما الوظائف العامة فهي مفتوحة للعجم ولغيرهم من المواطنين وفقاً للمادة الخامسة والثلاثين على أساس المساواة بينهم في الظروف[61].

أما فيما يخص الحقوق اللغوية والدينية، فإنه لا يوجد تضييق على تعليم المذهب الشيعي واللغة الفارسية والدعوة إليهما، فالمادة الثامنة عشرة تقرر أنه «يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس الخاصة وفقاً لأحكام القانون، على أن تخضع لرقابة السلطات العامة المختصة وتوجيهاتها»[62]. وتضمن المادة الثلاثون حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة. وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون للعجم في الإمارات[63]. أما المادة الثانية والثلاثون فهي تكفل «حرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المرعية. على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي

(57) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، على الرابط التالي:
http://uaecabinet.ae/ar/UAEGovernment/Pages/UAE-Constitution.aspx#.Uu5ugyF4GFc

(58) المرجع نفسه.

(59) المرجع نفسه.

(60) المرجع نفسه.

(61) المرجع نفسه.

(62) المرجع نفسه.

(63) المرجع نفسه.

الآداب العامة»[64]. وهذه الحقوق تجعل تشيع العجم محمياً بالقانون. أكثر من ذلك، فإن المادة الثالثة والثلاثين تجعل حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مشروعة[65].

سلطنة عمان

تعتز سلطنة عمان البالغ عدد سكانها حوالي مليوني مواطن بتنوعها المذهبي والعرقي، الذي يجعل منها دولة متميزة في المشرق العربي، ويوجد تضارب حول عدد سكان كل طائفة. فالعرب الإباضيون يمثلون ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع السكان، حسب دراسات مختلفة. أما السنة فتتراوح نسبتهم ما بين 20 و50 في المئة من سكان عمان. ويأتي الشيعة في المرتبة الثالثة بنسبة 5 في المئة، أي مائة ألف شخص. وتشير دراسة حديثة إلى أن عددهم لا يتجاوز 20 ألف شخص مما يجعل نسبتهم 1 بالمائة[66]. لكن ضعف نسبتهم لا يعني ضعف التأثير، فالشيعة يؤثرون على المجالين السياسي والاقتصادي بشكل لافت. لا شك أن الشيعة ينظرون إلى أنفسهم على أنهم عمانيون ويدينون بالولاء للسلطان قابوس. ويوجد تعدد عرقي بين الشيعة، حيث ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: اللواتية الهنود، والبحارنة العرب، والعجم.

والعجم شيعة فارسيون هاجروا من جنوب إيران إلى عمان للبحث عن فرص اقتصادية أفضل. وينحدر العجم من مناطق اللار وبندر عباس، أي من المناطق نفسها التي ينحدر منها العجم في الدول الخليجية الأخرى. ويعيش العجم في محافظة الباطنة بالقرب من الإمارات العربية المتحدة وفي مسقط عاصمة البلاد، ومطرح وضواحيها.[67] وقد اندمج العجم كلياً في المجتمع العماني. وهم نادراً ما يتحدثون الفارسية، وليست لهم علاقات وطيدة مع إيران (عكس العجم في الدول الأربع السابقة). تزوج العجم من المجموعات السكانية الأخرى واتخذوا أسماء عربية. ومقارنة مع البحارنة واللواتية، فهم أقل حضوراً في المجالين السياسي

(64) المرجع نفسه.

(65) المرجع نفسه.

(66) المرجع نفسه.

(67) المرجع نفسه.

والاقتصادي نظراً لعددهم المحدود. وهم يشتغلون في أجهزة الأمن، أمر يكاد لا يحدث في البلدان الأربعة السابقة. وأيضاً فإن وضع العجم الاقتصادي ضعيف ويحصلون على مناصب حكومية محدودة.[68] وهم ينتخبون سلطة دينية تمثلهم لدى الحكومة ولهم مساجدهم وأوقافهم الخاصة، وصناديق القرض ومساعدة الأيتام وأبناء السبيل وإدارة الأوقاف الجعفرية.[69] والشيخ الحالي لمجموعة العجم هو محمد رضا العجمي.[70]

وربما كان العامل الحاسم في ضعف العجم في عمان أن اللواتية تحتل المركز الذي يعود إلى العجم في البلدان الخليجية الأخرى، فهم المجموعة الأغنى والأكثر تاثيراً من الناحية الاقتصادية والسياسية. وهم يستثمرون نفس مميزات العجم في الدول السابقة: اختلاف مذهبي يخلق الوحدة بين أفرادها (فاللواتية شيعة)، اختلاف عرقي يعزز الإحساس بالتفوق (أصلهم من حيدر آباد)، علاقات عائلية وتجارية إقليمية ودولية، وتعليم وإتقان للغات أجنبية. كل هذه العناصر سدت باب الصعود الطبقي أمام العجم. وأيضاً، فالتأثير الإيراني ضعيف على العجم في عمان بسبب عدم فاعليتهم. وأكثر من ذلك، فان الشيعة يتبعون السيستاني، مما يجعلهم أقل تبعية لإيران من الناحية السياسية. لكن هذا مرشح للتغيير والحكومة تتوجس من التأثير الإيراني على الشيعة. فمثلا اتهم الشيخ محمد رضا العجمي شيخ العجم بالوقوع تحت التأثير الإيراني.[71]

الدستور العماني يحصن العجم من العنصرية في مجال الحقوق الاجتماعية خصوصاً، فتشير المادة التاسعة من الدستور إلى أن «الحكم يقوم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة . وللمواطنين – وفقاً لهذا النظام الأساسي والشروط

---

(68) المرجع نفسه.

(69) الشيعة في سلطنة عمان، م.س.

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1238&lang=

(70) Majidyar. „Is Sectarian Balance in the United Arab Emirates. Oman. and Qatar at Risk?". p. 2.

(71) Majidyar. „Is Sectarian Balance in the United Arab Emirates. Oman. and Qatar at Risk?"?. p. 3.

والأوضاع التي يبينها القانون – حق المشاركة في الشؤون العامة»[72]. وتكفل المادة العاشرة «إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن»[73]. أما المادة الثانية عشرة فتؤكد أن «العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة»[74]. وفيما يخص قانون العمل، فبموجب نفس المادة يحمي الدستور العامل وصاحب العمل وينظم العلاقة بينهما. وتقرر أيضاً أن «لكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذى يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل إجباري على أحد إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة ومقابل أجر عادل. وأن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة وخدمة المجتمع، والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون»[75].

ومراعاة للاختلاف بين مذاهب وأجناس العمانيين ، تلح المادة الثانية عشرة على أن «التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين وتعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية[76]». وفي مجال الجنسية والمساواة بين المواطنين، فان المادة الخامسة عشرة تقرر أن «الجنسية ينظمها القانون، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون» . بينما تحظر المادة السادسة عشرة «إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة الى السلطنة»[77]. وتؤكد المادة السابعة عشرة أن جميع المواطنين «سواسية أمام القانون، وهم متساوون

---

(72) القانون الدستوري (النظام الاساسي للدولة) سلطنة عمان
http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=639

(73) القانون الدستوري (النظام الاساسي للدولة) سلطنة عمان
http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=639

(74) القانون الدستوري (النظام الاساسي للدولة) سلطنة عمان
http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=639

(75) http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=639

(76) القانون الدستوري (النظام الاساسي للدولة) سلطنة عمان، على الرابط التالي:
http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=639

(77) المرجع نفسه.

في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي»[78].

أما في مجال الحقوق الدينية، فإن المادة الثامنة والعشرين تصون «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب»[79]. وتضيف المادة التاسعة والعشرون إلى ذلك «حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير في حدود القانون»[80]. أما المادة الواحدة والثلاثون فتحمي «حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر ما يؤدي الى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه»[81]. وتضمن المادتان الثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون «حق الاجتماع ضمن حدود القانون وحرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف الدستور. وتحظران إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري»[82].

خاتمة

تمنح التشريعات الخليجية العجم الحقوق كافة التي يحصل عليها المواطنون العرب وتحميهم من العنصرية. ولاشك أن أكثر العجم موالون للأنظمة الخليجية.

الفكرة الأساسية التي تقدمها لنا المعطيات البشرية والقانونية في دول الخليج هي أن العجم يشكلون في الوضع الحالي نسيجاً لاحماً ومرتبطاً بالمنطقة نظراً لثلاثة أسباب على الأقل: أولاً: باستثناء الكويت، حيث يشكلون نسبة مهمة من السكان، فإن نسبتهم في الدول الأخرى ضعيفة جداً ولا ترقى إلى مستوى الأقلية المؤثرة. ثانياً:

(78) المرجع نفسه.

(79) المرجع نفسه.

(80) المرجع نفسه.

(81) المرجع نفسه.

(82) المرجع نفسه.

يتسم وجود العجم في المنطقة بالعمق التاريخي، مما جعل هويتهم الخليجية، نتيجة مصالحهم الاجتماعية في المنطقة، تطغى على أصولهم الإيرانية. ثالثاً: غياب أية تجاوزات سياسية أو اجتماعية في حق العجم، مما يعطي دول الخليج أمناً قانونياً في هذا الصدد.